

الحوكمة في البنوك الإسلامية كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية

Governance in Islamic banks as a mechanism to promote social responsibility

لعلابية نور الهدى

* شراف عقون

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله - الجزائر -

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله - الجزائر -

n.lalaibia@centre-univ-mila.dzc.aggoun@centre-univ-mila.dz

تاريخ النشر: 2022/06/30

تاريخ القبول: 2022/06/10

تاريخ الاستلام: 2022/03/01

الملخص:

تمتاز البنوك الإسلامية بالعديد من الخصائص التي تجعلها مختلفة عن غيرها من البنوك في السوق المصرفي. ومن أبرز الخصائص هو اعتمادها على البعد الاجتماعي في المقام الأول، لأن وظيفتها لا تقتصر على تحقيق أهداف المالكين والالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية في العمليات المصرفية فقط، بل تضيف إلى ذلك ركيزة هامة، وهي النظر في حقوق المجتمع في هذه الأموال. على هذا الأساس، يتجسد للبنوك الإسلامية ما يعرف اليوم بمصطلح "المسؤولية الاجتماعية"، والذي يرتبط مع مفاهيم أخرى متعلقة بها، والتي تتمثل في مصطلح الحوكمة الذي يعتبر من المصطلحات الحديثة في مجال الإدارة. وفي هذا السياق، نحاول في هذه الورقة البحثية التعرف على الحوكمة في البنوك الإسلامية وكيف يمكن أن تكون من بين الآليات التي تعزز المسؤولية الاجتماعية. حيث تم التطرق أولاً لواقع الحوكمة في البنوك الإسلامية، ومختلف أسسها ومبادئها وما يميزها عن غيرها من البنوك، ثم تم الإشارة إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية وأهم مرتكزاتها، وصولاً إلى تحديد العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية. وقد توصلت النتائج أن للحوكمة دور في تهيئة المناخ المناسب للمؤسسات لتبني روح المسؤولية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الشرعية، المسؤولية الاجتماعية، البنوك الإسلامية، الرقابة الشرعية.

Abstract:

Islamic banks have many characteristics that make them different from other banks in the banking market. One of the most prominent characteristics is its reliance on the social dimension in the first place, because its function is not limited to achieving the objectives of the owners and adhering to the rules of Islamic law in banking operations only, but also adds to that an important pillar, which is to consider the rights of society in these funds. On this basis, what is known today as the term "social responsibility" is embodied in Islamic banks, which is associated with other concepts related to it, which is represented in the term governance, which is considered one of the modern terms in the field of management. In this context, we are trying in this paper to identify governance in Islamic banks and how it can be among the mechanisms that promote social responsibility. Where the reality of governance in Islamic banks, its various foundations and principles, and what distinguishes it from other banks, was first addressed, then reference was made to the concept of social responsibility of Islamic banks and its most important pillars, leading to defining the relationship between governance and social responsibility of Islamic banks. The results revealed that governance has a role in creating the appropriate climate for institutions to adopt the spirit of social responsibility.

Keywords: Sharia governance, social responsibility, Islamic banks, Sharia supervision.

JEL Classification Codes : G21; G28; K23; M14; P4

1. مقدمة:

يعتبر موضوع البنوك الإسلامية من المواضيع التي جلبت إهتمام الباحثين والاقتصاديين في السنوات الأخيرة، فرغم حداثتها والصعوبات والتحديات التي تواجه عملها، إلى أنها ساهمت في تطور ونمو الصناعة المصرفية الإسلامية في فترة زمنية وجيزة، لكن هذا التوسع في الصناعة المالية الإسلامية يجب أن يقابله الاهتمام الكلي بعلاقتها مع محيطها وهو ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية، فالبنوك الإسلامية لا تسعى إلى تحقيق العائد والربح فقط لإرضاء رغبات المساهمين، بل عليها أيضا مراعاة حاجات ورغبات مختلف المتعاملين والمجتمع بكافة أطيافه، مما يحتملها مسؤولية اجتماعية تقتضي منها ممارسة وتقديم بعض الخدمات والأنشطة اتجاه المحيط الذي تعمل فيه. هذا الاهتمام من البنوك الإسلامية بمسؤوليتها الاجتماعية قابله زيادة الإهتمام بتطبيقها للحوكمة كونها تتضمن مبادئ تسعى لترسيخ المسؤولية اتجاه أصحاب المصالح والمعنيين بالبنك وكافة المجتمع، من هذا المنطلق نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور حوكمة البنوك الإسلامية في تعزيز مسؤوليتها الاجتماعية؟

ومنه يمكن طرح السؤالين الفرعيين التاليين:

- ما هو واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية؟

- ما هي مرتكزات المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية؟

للإجابة على هذه الأسئلة تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للحوكمة في البنوك الإسلامية

المحور الثاني: التأصيل النظري للمسؤولية الاجتماعية

المحور الثالث: دور الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية

2. الإطار النظري للحوكمة في البنوك الإسلامية

إن طبيعة عمل البنوك الإسلامية وفلسفتها تحتم وجود اختلافات جوهرية بينها وبين البنوك الربوية من حيث الآليات التي تعمل بها، لهذا فعند الحديث عن الحوكمة في البنوك الإسلامية لا بد من الأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه البنوك التي تحكمها بعض المفاهيم والقواعد والتي تختلف بدورها عن تلك المفاهيم والقواعد المطبقة في البنوك التقليدية.

2.1. واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية

يمكن تعريف الحوكمة من المنظور المصرفي على أنها: "تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة، كما ترى لجنة بازل أن الحوكمة من هذا المنظور تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا" (الوابل، 2015، صفحة 05).

أما العمل المصرفي في البنوك الإسلامية يركز على أسس ومبادئ تختلف عن تلك التي تقوم عليها البنوك التقليدية، فمثلا نجد أن البنوك الإسلامية تعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وعلى مبدأ المتاجرة على أساس الملكية لا على أساس الدين، لهذا نجد أن العقود التي تقوم على مبدأ المشاركة تتميز بدرجة مخاطرة عالية مقارنة بتلك العقود التي تركز على الفائدة المحددة مسبقا. ومن جهة أخرى فالبنوك الإسلامية تعمل بمبدأ الإلتزام بأحكام الشريعة في معاملاتها وفي

سلوكيات القائمين عليها، مما يستلزم إدارة عادلة توضح حقوق وواجبات كل طرف إلى جانب وجود هيئة شرعية تسهر على مراقبة تطبيق ذلك.

وبالتالي التركيبة الأساسية للحوكمة تختلف في البنوك الإسلامية عن نظيرتها في البنوك التقليدية التي تتضمن وجود أربعة عناصر تكمن في: المساهمين، مجلس الإدارة، الإدارة العليا وأصحاب المصالح، بينما يزيد عنصر آخر في البنوك الإسلامية ألا وهو الهيئة الشرعية التي تسهر على مراقبة مدى توافق أعمال المصرف وأحكام الشريعة الإسلامية. (بورقة، 2011، صفحة 158، 157)

2.2. نظام الحوكمة في البنوك الإسلامية والأسس التي يقوم عليها

يمكن القول أن الحوكمة في البنوك الإسلامية تواجه نظام حكم ثنائي هما نظام الضوابط الشرعية ونظام الضوابط الإدارية والمالية. في الجدول الآتي نبين نظام الحوكمة في البنوك الإسلامية.

الجدول (01): نظام حوكمة البنوك الإسلامية

المهام	المؤسسات المالية التقليدية	الإضافة لصناعة الخدمات المالية الإسلامية
الضوابط	مجلس الإدارة	الهيئة الشرعية
المراقبة	المدقق الداخلي والمدقق الخارجي	وحدة التدقيق الشرعي الداخلي المدقق الشرعي الخارجي
الالتزام	وحدة أو إدارة متابعة الإلتزام المالي أو الرقابي	الوحدة الداخلية لمتابعة الإلتزام الشرعي

المصدر: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2009، صفحة 06)

يوضح الجدول المتطلبات الإضافية لحوكمة البنوك الإسلامية، فيجب على كل بنك إسلامي أن ينشأ هيئة للرقابة الشرعية باعتبارها الدعامية الأساسية التي يقوم عليها مفهوم حوكمة المصارف الإسلامية مهمتها التأكد من أن جميع أنشطة البنك تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية، كما يجب أن يكون للبنك وحدتي التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي يضمن تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية طبقاً لما جاءت به الهيئة الشرعية، إلى جانب ضرورة وجود وظيفة لمتابعة الإلتزام الشرعي. إلا أن هذه الوظائف لا يمكن أن تعمل منعزلة عن وظائف الضوابط الإدارية، لاعتبار وجود مبدأ التنسيق والتكامل بينهما.

أما فيما يتعلق بأسس الحوكمة الشرعية نجد: (حمدي و فلاق، 2021، صفحة 35، 36)

- تعزيز الثقة: إن الثقة هي عنصر أساسي لنشاط المؤسسات المالية الإسلامية.
- الإلتزام الشرعي: إن وجود المؤسسة المالية الإسلامية يعود إلى قدرتها على أداء أنشطتها التجارية وفق قواعد الشريعة الإسلامية.
- الهياكل الفاعلة للإلتزام الشرعي: يجب على شركات التأمين التعاوني إنشاء هيكل فعال لضمان التزام الشريعة الإسلامية، ويجب أن تتيح لذلك الهيكل تفعيل الأدوار المنوطة بكل من مجلس الإدارة، وهيئة الرقابة الشرعية.
- مصالح الأطراف ذوي العلاقة: هو علاقة التفاعل بين المؤسسة المالية الإسلامية والأطراف ذات العلاقة بنشاطها تشمل في مكوناتها نشر القدر الكافي من المعلومات المالية وغير المالية، التي تتعلق بعمليات المؤسسة وأدائها.

- **المسؤولية الاجتماعية:** تسعى هياكل الحوكمة الى ربط بين مصالح الأطراف ذات العلاقة ومصالح المعهود إليهم بأمور الحوكمة ومصلحة المجتمع.
- **أخلاقيات العمل وثقافته:** تشتمل على العديد من القيم المأخوذة من الشريعة الإسلامية، وتشمل السلوك الملائم بين جميع العاملين.
- **نموذج الأعمال:** ينفرد نموذج أعمال المؤسسات المالية الإسلامية بخاصية العقود المصممة حسب قواعد الشريعة الإسلامية.

2.3. المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية

ساهمت كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة بازل في وضع مبادئ للحوكمة هذه الأخيرة لا تتنافى في مجملها مع المبادئ التي تدعمها الشريعة الإسلامية، غير أن مجلس الخدمات وجد أنه من الأفضل أن يصدر معيارا مستقلا لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية يأخذ في الاعتبار ما صدر من معايير دولية ويضيف إليها بعض المعايير التي تتناسب مع خصوصية العمل المصرفي الإسلامي.

وبناء على هذا تم إصدار معيار لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية التي تقدم خدمات مالية إسلامية في ديسمبر 2006 تحت إسم المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، ويمكن إيجاز هذه المبادئ كالتالي: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2006، صفحة 01)

- **المبدأ الأول:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وضع إطار لسياسة ضوابط إدارة شاملة تحدد الأدوار والوظائف الإستراتيجية لكل عنصر من عناصر ضوابط الإدارة والآليات المعتمدة.
- **المبدأ الثاني:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من أن إعداد تقارير معلوماتها المالية وغير المالية مطابق للمتطلبات التي في المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا ولأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، والتي تطبق على قطاع الخدمات المالية الإسلامية وتعتمدها السلطات الإشرافية في الدولة المعنية، ويجب على مجلس إدارة المؤسسة المالية الإسلامية إعداد لجنة مراجعة مكونة من ثلاث أعضاء أو أكثر يختارهم مجلس الإدارة من أعضائه التنفيذيين.
- **المبدأ الثالث:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر التي قد تحدث، كذلك وضع الأدوات الكافية لضمان المحافظة على هذه الحقوق.
- **المبدأ الرابع:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الاعتماد على استراتيجية استثمار تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار بالإضافة الى اعتماد الشفافية في دعم العوائد.
- **المبدأ الخامس:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وضع طريقة مناسبة للحصول على أحكام الشريعة من المختصين بها، كذلك الإلتزام بتطبيق الفتاوى الشرعية.

- **المبدأ السادس:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها المنصوص عليها في قرارات علماء الشريعة للمؤسسة، ويجب على المؤسسة السماح للجمهور بالإطلاع على هذه الأحكام والمبادئ.

- **المبدأ السابع:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية توفير المعلومات الأساسية حول حسابات الاستثمار التي تديرها لأصحاب حسابات الاستثمار وللجمهور بالقدر الكافي والوقت المناسب.

2.4. أهمية الحوكمة في البنوك الإسلامية

يساهم وجود نظام حوكمة واضح في المؤسسات البنكية في تنظيم العلاقات بين مختلف الأطراف ذوي المصالح المختلفة، كما يؤدي إلى تجنب تعارض المصالح بينهم، وبيان حقوق وواجبات كل طرف، فهذا من شأنه أن يرفع من إمكانية إستغلال الإمكانيات والوسائل المتاحة بشكل أمثل وبالتالي الرفع في كل من الكفاءة التشغيلية أو المالية للبنك والرفع من تنافسيته، ومن جهة أخرى نجد أن نجاح البنك الإسلامي يعتمد على وجود هيئة شرعية تتسم بالكفاءة المهنية والفعالية باعتباره يخضع إلى رقابتها بغية ضمان الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها في جميع عملياته ونشاطاته. فعدم اتسام هذه الهيئة بالكفاءة والوضوح في إصدار الفتاوى من شأنه أن يكلف البنك الإسلامي تكاليف إضافية تؤثر على تنافسيته وكفاءته أمام البنوك الربوية، هذا ما يؤدي إلى نفور جمهور العملاء ومن ثم انخفاض حجم العمليات مما ينجم عنه انخفاض في الكفاءة التشغيلية.

لهذا يمكن القول أن نجاح البنك الإسلامي يعتمد على تحقيق الكفاءة الدينية للهيئة الشرعية والكفاءة التشغيلية والمالية للإدارة، وهذا لا يكتمل إلا في ظل وجود نظام حوكمة يقوم على التكامل بين الضوابط الشرعية ووظائف الضوابط الإدارية والمالية. (مرغاد و جعفر، 2016، الصفحات 30-31)

2.5. نماذج عن الحوكمة في البنوك الإسلامية

من بين مجموعة من النماذج المختلفة لبعض الدول يمكن الطرق إلى نموذجين فيما يلي: (سديرة و قويدر، 2022، الصفحات 68-69-70)

2.5.1. النموذج الماليزي:

في عام 2004 أصدر البنك المركزي الماليزي جملة من المبادئ التوجيهية بشأن المؤسسات المالية الإسلامية المرخصة، كما وقد تم إجراء بعض التعديلات عليها لتحديد المتطلبات الرئيسية كالأستقلالية والكفاءة والتوافق مع الشريعة ومما جاء فيها أن:

❖ على جميع أعضاء الهيئات الشرعية التأكد من أن جميع العمليات المصرفية وكذا منتجاتها متطابقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛

❖ إلزامية تأسيس قسم مستقل للتدقيق الشرعي الداخلي لتحقيق الحوكمة؛

كما وقد تم إصدار قانون الخدمات المالية الإسلامية عام 2013 تم من خلاله إلزام المؤسسات بقرار الحوكمة بما لا يعرضها لمخاطر عدم الإمتثال للقرارات الشرعية.

- ومن جهة أخرى فماليزيا تعتمد على نظام رقابة وحوكمة شرعية ذي مستويين في عملية صنع القرار:
- ❖ المستوى الكلي: المتمثل في المجلس الاستشاري الشرعي الوطني التابع للبنك المركزي الماليزي فمن أهم مهامه باعتباره هيئة شرعية عليا نجد توحيد الفتاوى وتحقيق المواءمة القانونية لمتطلبات الشريعة الإسلامية؛
- ❖ المستوى الجزئي: هيئة رقابة شرعية لكل مؤسسة مالية إسلامية وشركات الإستشارات الشرعية والتي تكمن مهامها في تطوير المنتجات ومراجعة القضايا الشرعية والموافقة عليها والتأكد من الالتزام بالشريعة الإسلامية.

2.5.2. النموذج الباكستاني:

- استرشد المصرف الباكستاني في إصداره لتشريعات الحوكمة بمعايير الحوكمة الشرعية الدولية المقدمة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فقد غطى إطار الحوكمة الشرعية بما يلي:
- ❖ تمكين مجلس الإدارة من الإشراف على توفير بيئة متوافقة مع أحكام الشريعة؛
- ❖ الأخذ في الاعتبار مبدأ المساءلة في تنفيذ إطار الحوكمة؛
- ❖ تعيين مجلس شرعي مستقل وفعال وفق معايير سليمة؛
- ❖ إستحداث قسم للرقابة الشرعية يعمل كحلقة وصل بين الهيئة الشرعية والهيئة الإدارية؛
- ❖ تعيين وحدة التدقيق الشرعي الداخلي المستقلة والتي قد تكون جزء من دائرة التدقيق الداخلي، أو يمكن أن تكون كوحدة مستقلة وهذا تماشيا وحجم المؤسسة؛
- ❖ المراجعة الشرعية الخارجية.

3. التأصيل النظري للمسؤولية الاجتماعية

في ظل التغيرات والتحولات الكبرى التي تشهدها بيئة الأعمال في وقتنا الحاضر لم تعد هذه الأخيرة تعمل على تحقيق الأرباح فقط، بل امتدت مسؤوليتها اتجاه موظفيها ومجتمعها وبيئتها التي تعمل فيها، ما يبين مدى الحاجة إلى أن تكون قرارات المنظمات موجهة في إطار اجتماعي يحد من الآثار السلبية التي تؤثر في محيطها الذي تعمل فيه وهذا ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية.

3.1. تعريف المسؤولية الاجتماعية وأهميتها

3.1.1. تعريف المسؤولية الاجتماعية

هناك عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات، تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية فالبعض يراها بمثابة تذكير للمنظمات بمسؤولياتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه، بينما البعض الآخر يرى أنها لا تتجاوز مجرد مبادرات إختيارية تقوم بها بإرادتها اتجاه المجتمع. فمن بين التعاريف نذكر ما يلي:

• تعريف ROBINS:

" المسؤولية الاجتماعية هي التزام متخذ القرار في انتهاج أسلوب للعمل يؤمن من خلال حماية المجتمع وإسعاده ككل فضلا عن تحقيق منفعته الخاصة" (بلقاسم، 2018، صفحة 65)

• تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

" هي التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال والمجتمع المحلي، والمجتمع بشكل عام، بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف. (خامرة، 2007، صفحة 81)

يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية على أنها: التزام المنظمات بمجموعة من السلوكيات القانونية والأخلاقية تجاه أصحاب المصالح والمجتمع ككل، من أجل تحقيق أهدافها المسطرة والمهادفة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ككل.

كما عرفت المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية على أنها: " التزام تعبدى أخلاقي يقوم على أثره القائمون على إدارة البنوك الإسلامية بالمساهمة في تحسين رفاهية المجتمع ككل ورعاية المصالح والأهداف الاجتماعية لأفراده عبر صياغة الإجراءات وتنفيذ الطرق والأساليب الموصلة لذلك، بهدف رضا الله سبحانه وتعالى والمساهمة في إيجاد التكافل والتعاون الاجتماعي وتحقيق التنمية الشاملة" (تحريشي، 2018، صفحة 134).

كما وقد عرفت المسؤولية الاجتماعية مجموعة من الأبعاد تتمثل في البعد الخير البعد الأخلاقي، البعد الاقتصادي والبعد القانوني.

3.1.2. أهمية المسؤولية الاجتماعية

يمكن التطرق لأهمية المسؤولية الاجتماعية من عدة جوانب سواء بالنسبة للمؤسسات، الدولة والمجتمع كالتالي:

❖ بالنسبة للمؤسسة: تتمثل أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمؤسسة في: (مهري، 2012، صفحة 84)

✓ تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وكسب الثقة من قبل الأطراف ذات العلاقة (العملاء، الجمعيات، السلطات العامة...);

✓ تحسين مناخ العمل نتيجة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف؛

✓ الأخذ بعين الاعتبار حاجات ورغبات الزبائن بطريقة أكثر شمولاً، من خلال تطوير ووضع منتجات جديدة أكثر احتراماً للبيئة في الأسواق، هذه الأخيرة تترجم بتحقيق مزايا تنافسية؛

✓ بالإضافة إلى الفوائد المذكورة أعلاه هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المالي والأداء المتطور والقبول الاجتماعي من جراء تبني مثل هذه المسؤولية.

❖ بالنسبة للمجتمع: تتمثل أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمجتمع فيما يلي: (باشا، 2017، صفحة 146)

✓ الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة الاجتماعية، وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية؛

✓ ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة؛ مما ينعكس إيجاباً على المجتمع الذي تنشط فيه هذه المؤسسات، حيث يقدم لها قيمة مضافة؛

✓ رفع مستوى التنمية من خلال التركيز على الوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد، وهذا يساهم في الاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

❖ بالنسبة للدولة: تتمثل أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للدولة فيما يلي: (شقراي، 2019، الصفحات 111-112)

✓ يؤدي الإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المنظمات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة التي تحمل تكاليف المسؤولية الاجتماعية؛

✓ تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها الصحية، الثقافية والاجتماعية؛

✓ المساهمة في التطور التكنولوجي، والقضاء البطالة.

3.2. التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية

مر تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية بعدة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

3.2.1. مرحلة الثورة الصناعية والإدارة العلمية:

تعد الثورة الصناعية منعرجا مهما في الحياة الإنسانية، حيث ركزت جهودها على تحسين أدائها الاقتصادي من منظور الاهتمام بالبيئة الداخلية للعمل، فكانت تعمل جاهدة على تعظيم أرباح المنظمات ليعاد قسم منها في التوسع أو إنشاء منظمات جديدة. (شقراي، 2019، صفحة 05)

ففي هذه المرحلة كان هناك إستغلال كبير وغير اعتيادي لجهود كل من العاملين وكافة الموارد البشرية سواء تشغيل الأطفال أو النساء وهذا لفترات طويلة وفي ظل ظروف عمل قاسية وأجور متدنية، وكان المستفيد الأول هم المالكون ولا يوجد أي اهتمام بالعاملين والمجتمع ككل، كذلك لم يكن هناك أي وعي بيئي وهذا يرجع كون الثورة في بدايتها. (مساعدة، 2014، صفحة 59)

فمع تصاعد حركة الإدارة العلمية التي ركزت بدورها وفقا لما أكده تايلور أنه "لكل عمل طريقة وحيدة أفضل لأدائه" تكمن في زيادة كفاءة استغلال الموارد وخصوصا القوى العاملة، لذا اندفع بعض من رجال الأعمال لدراسة كيفية تحسين إنتاجية العاملين مع التركيز على الحوافز المادية من خلال تحسين الأجور المدفوعة ولكن مقابل جهد كبير يبذلونه لإعطاء إنتاج أكبر، هنا يمكن القول بأن إدارات المنظمات قد وعت جانبا بسيطا من المسؤولية الاجتماعية تجسدت في تحسين أجور العاملين. (الغالي و العامري، 2005، صفحة 54)

3.2.2. العلاقات الإنسانية وتجارب هوثورن: إن تزايد استغلال العاملين وإصابات العمل الكثيرة والوفيات الناتجة عنها

وكذلك تشغيل كل من النساء والأطفال في ظل الظروف المزرية، ولّد شعور لدى الكثير من المهتمين بشؤون الصناعة في ذلك الوقت بضرورة الاهتمام وإعادة النظر في ظروف العمل، فقد كانت التجارب التي أجريت في مصانع هاوثورن هي السبابة في زرع ثمرة هذا الشعور، فهي جاءت كمحاولة لدراسة تأثير الاهتمام بالعاملين وبظروف العمل على الإنتاج والإنتاجية، فهذه الدراسة كانت كنقطة نوعية في تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث بدأ الاهتمام بالمستفيد الأول والأقرب للمالكين وهم العاملون. (مساعدة، 2014، صفحة 60)

3.2.3. مرحلة تأثير أفكار الاشتراكية: التطور المهم في هذه المرحلة يكمن في كون أفكار الاشتراكية ماهي إلا تحدي

للمؤسسات الخاصة بضرورة تحمل مسؤولية أطراف أخرى بالإضافة للمالكين، حيث أن هذه الأفكار كانت من بين

العلامات البارزة التي دفعت المؤسسات عند العرب إلى تبني الكثير من عناصر المسؤولية الاجتماعية، فقد كان من أبرز مطالب العاملين ما يتعلق بظروف العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي وإصابات العمل والإستقرار الوظيفي. (خامرة، 2007، صفحة 79)

3.2.4. مرحلة الكساد الاقتصادي والنظرية الكينزية: كان هدف المنظمات آنذاك هو تسويق أكبر كمية من المنتجات دون الأخذ بعين الإعتبار رغبات المستهلك ومصالحه المتعددة. فإهمال المؤسسات الصناعية لبعض مسؤولياتها إتجاه أطراف متعددة من المستفيدين جعلها في تضاد مع مصالح هؤلاء. مما أدى إلى حدوث أزمة الكساد 1929 وما انجر عنها من إنحيار للمؤسسات الصناعية وتسريح آلاف العمال وتدني كبير في مستوى المسؤولية الاجتماعية مما نجم عنها القيام بدعوات مهمة لتدخل الدولة من أجل حماية مصالح العاملين فمن بينها دعوة كينز التي تهدف إلى إعادة التوازن الاقتصادي فهذا ما أدى إلى بناء أرضية صلبة للتوجهات الأولى لتأهيل أفكار وتجديد عناصر المسؤولية الاجتماعية. (مساعدية، 2014، صفحة 60)

3.2.5. مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي: هذه المرحلة شكلت قفزة نوعية في تبني وتجسيد المسؤولية الاجتماعية بصورتها الحديثة، فتعالت الأصوات لأن تكون هذه الأخيرة أبعد من إرتباطها بمصلحة المالكين والمستثمرين وسعيها لتحقيق الأرباح فقط، بل لا بد أن تمتد لتحقيق الموازنة حيال الأطراف الأخرى كالعاملين والمستهلكين، الدانين والحكومة، إضافة إلى مساهمة الجهات المحلية العلمية والأكاديمية في زيادة الوعي في هذا المفهوم. (مهري، 2012، صفحة 77)

3.2.6. مرحلة المواجهات الواسعة بين الإدارة والنقابات: تميزت هذه المرحلة بتعاظم قوة النقابات وزيادة تأثيرها في قرارات المنظمات بشكل عام، وكذلك التطور في وسائل الإتصال الذي ساهم في توعية الناس في دول أخرى وساعد في النشر السريع لأخبار المكتسبات التي تحقّقها النقابات العمالية في بعض الدول مثل بريطانيا وألمانيا أدى إلى تعميق الوعي بالمسؤولية الاجتماعية، كما أن دعوات الطالبة بحماية البيئة ونشر الوعي البيئي وإدراك الناس للتلوث الحاصل جراء العمليات الصناعية اتسعت بشكل كبير، كذلك تعالت أصوات ناشد بتحسين نوعية الوقود لتخفيف التلوث الناجم عن احتراقه، كذلك تميزت هذه المرحلة بكثرة القضايا المرفوعة أمام المحاكم لأسباب تتعلق بجوانب مهمة من الإنتهاكات المفترضة سواء الإنتهاكات البيئية المختلفة أو تلك التي تحصل من قبل منظمات الأعمال إتجاه المستفيدين (عدم صلاحية المنتجات وعدم جودتها من وجهة نظر المستهلك، قضايا التسمم، إصابات العمل). (الغالي و العامري، 2005، صفحة 58)

3.2.7. مرحلة القوانين والمدونات الأخلاقية: تجسدت في هذه المرحلة الإحتجاجات والنداءات في شكل قوانين ودرسات أخلاقية بدأت منشآت الأعمال بصياغتها وتبني بنودها، وبدأ كذلك الإستعداد للإلتزام بالقيم الأخلاقية وأخذ بالإعتبار الأهداف الاجتماعية في شعارات منظمات الأعمال بشكل لافت للنظر. فنجد أن هذه الأخيرة باختلاف طبيعتها قد بدأت بتوعية العاملين بالضوابط المتعلقة بالإهتمام بالجوانب الأخلاقية والاجتماعية وأهمها ما يتعلق بالمرأة كونها معرضة للإبتزاز الجنسي. نشير هنا إلى حقل جديد في المحاسبة قد ظهر ألا وهو محاسبة المسؤولية الاجتماعية

وكترت كذلك الدراسات المتعلقة بهذا الأخير وكذلك تم ربطه بالأداء المالي للمنشآت وغيرها من الدراسات. (الغالي و العامري، 2005، صفحة 60)

3.2.8. مرحلة جماعات الضغط: ظهرت هذه الأخيرة في شكلها البسيط سابقا، لكنها في الآونة الأخيرة أصبحت قوة لا يستهان بها من أمثلة ذلك نجد "جماعة حماية البيئة والمحافظة عليها، جمعية الدفاع عن حقوق المرأة والطفل، جمعية حماية المستهلك" إذ يمكن لتأثير هذه الجماعات أن يساهم في تحريك مشاعر الجمهور المساند لها، وفرض خياراتها لتؤخذ بعين الاعتبار من قبل المؤسسات، لذا فعدم الالتزام بها يؤدي مكانة المؤسسة وسمعتها في المجتمع. (خامرة، 2007، صفحة 79)

3.2.9. مرحلة إقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية: تميزت هذه المرحلة بتغير طبيعة الاقتصاد وبروز ظواهر مثل العولمة وانتشار شبكات المعلومات واتساع نمو نطاق الخدمات، فأصبحت أغلب المؤسسات الغربية تمتلك مدونات أخلاقية توظف النظرة الاجتماعية وجوانب تبنيتها اتجاه الأطراف ذات المصلحة. (مساعدة، 2014، صفحة 61)

من خلال تناولنا للتطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية والإهتمام بها من طرف المؤسسات الاقتصادية في فترات تاريخية مختلفة، لاحظنا أن هذا المفهوم قد انتقل من مفهومه البسيط الذي يخص به الوضع الداخلي للعاملين في المنظمة إلى المفهوم الأكثر شمولاً من خلال توسيع اهتماماته لتشمل المجتمع ككل والبيئة الخارجية بمختلف شرائحها.

3.3. مرتكزات المسؤولية الاجتماعية من وجهة النظر الإسلامية

إن الدين الإسلامي الحنيف هو أول من إهتم بمفهوم المسؤولية الاجتماعية ونظم طبيعة العلاقات بين أفراد المجتمع. وطالب كل فرد أن يقوم بواجباته تجاه الآخرين وجاء بالعديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي تنظم العلاقة بين المنظمة والمجتمع، كون الإسلام يعد نظاما شاملا للحياة لا يقتصر على العبادات فقط بل يمتد ليشمل المعاملات أيضا.

تقوم مرتكزات الرؤية الإسلامية للدور الاجتماعي للمؤسسة على ما يلي: (سليمان، 2018، صفحة 275)

3.3.1. التكافل والتعاون: ينظر الإسلام للمجتمع كأنه بنيان مرصوص يشد بعضه بعضا، لذا أمر الإسلام بالتعاون بين أفراد، ويدخل في إطار هذه الصورة موضوع التكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي الذي يجب أن تضطلع به المؤسسات كما تضطلع به الدولة والأفراد.

3.3.2. الإستخلاف: يعد الإنسان خليفة الله في الأرض، فالخلافة تحدد مكانة المسلم ودوره وتتحدد مسؤولياته من خلالها، فالتكليف يدل على أن كل فرد مسؤول عما يقوم به، كأن ينظر المسلم إلى المال على أنه مستخلف فيه من قبل مالكة الحقيقي عز وجل استخلفه فيه وجعله بمثابة أمانة يجب أداؤها وإدارتها بما يحقق المنفعة للأمة كلها. ومن هذا المنطلق فعلى رجال الأعمال في جل المؤسسات ممارسة المسؤولية الاجتماعية باعتبارها مؤسسات بشرية وهي جزء من الأمة الإسلامية.

3.3.3. المسؤولية والرعاية: جاء في حديث النبي عليه أفضل الصلاة والسلام "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"، فعلى كل من الفرد والجماعة رعاية مصالح بعضهما البعض، فكل فرد مسؤول عن رعاية رعيته ومن هم تحت يديه، وهي مسؤولية تتسع لتشمل كل ذي جاه أو سلطة، أو إدارة أو مصلحة.

3.3.4. العدالة الاجتماعية: يعتبر الإسلام العدالة من المبادئ الأساسية الواجب تحقيقها في مظاهر النشاط الإسلامي، فالله سبحانه قد وضع كل الموارد الطبيعية في خدمة الإنسانية جمعاء، وأوجب الإلتزام بالقواعد الهادفة إلى ضمان توزيع عادل للمداخل مبنى على تعويض عادل لعوامل الإنتاج، وإلى تشجيع خلق فرص عمل جديدة، وإنشاء نظام حماية إجتماعي يهدف المساعدة المنتظمة للفقراء والمحتاجين والمسنين.

3.4. تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في النشاط المصرفي الإسلامي

- يعتمد الجهاز المصرفي الإسلامي على المعايير الأخلاقية المستندة إلى القيم الدينية في تحديد مجالات ممارساته، أي أن مختلف أنشطتها تخلو من المخالفات الشرعية. فمن مظاهر ذلك نجد أنها: (سليمان، 2011، الصفحات 46-49)
- لا تتعامل بالفائدة باعتبارها ربا وهذا عكس البنوك التجارية التي تهدف إلى الحصول على أكبر عائد ممكن نتيجة الفرق بين الفائدتين الدائنة والمدينة، كما نجد أن الإعتقاد الأساسي للبنك الإسلامي في الربح والخسارة هو جعل كل من رأس المال والعمل شريكين في تحمل نتائج العملية الإنتاجية.
- إن الفكر الإسلامي يرى النقود كونها وسيلة تبادل لا غير، لذلك يرفض فكرة أن يكون تاجرا للنقود فلا يقرضها ولا يقترضها كالبنوك التجارية، إنما يستخدمها لتحريك النشاط الاقتصادي من خلال توظيف موارده في استثمارات حقيقية سواء بمفردها أو بالإعتماد على أساليب المشاركة وليس بأسلوب القرض.
- تخضع البنوك الإسلامية للرقابة الشرعية تبعا للرقابة المالية والرقابة البنكية، فهي تمثل الفارق بينها وبين البنوك الربوية، فهي تتولى فحص وتحليل مختلف الأنشطة بجميع مراحلها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.
- تعتبر البنوك الإسلامية بنوكا اجتماعية تسعى لتحقيق التكافل الاجتماعي بناء على مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها كجمع الزكاة وإنفاقها في جوانبها الشرعية، استثمار أموال الزكاة الفائضة وتوزيع عوائدها على المستحقين. وكذلك القيام بمشاريع خيرية كتقديم القرض الحسن لغايات إنسانية كحالات العلاج أو الزواج، إضافة إلى إنشاء المشروعات الصغيرة التي تلبي الإحتياجات التمويلية للفقراء وغيرها.
- من خلال ما سبق نستنتج أنه من المنظور الإسلامي نجد أن للمسؤولية الاجتماعية أربع مجالات أساسية، ومساهمة البنوك فيها يكون ببعض أو كل الطرق التالية: بالأفكار، الأموال، المعدات، التنفيذ، أو بالدراسة والتحليل، أو المتابعة والتوجيه ومن أمثلة ذلك:

❖ المسؤولية اتجاه المساهمين:

- ✓ العمل على تنمية حقوق الملكية باستمرار؛
- ✓ تطوير مجالات الإستثمار وإعدادها؛
- ✓ بناء السمعة الطيبة ورسم الصورة اللائقة بالبنك.

❖ المسؤولية اتجاه العاملين:

- ✓ تفعيل نظام المشاركة بالأرباح؛
- ✓ الاهتمام بتطوير نظام الحوافز والمكافآت المتبع بالبنك الإسلامي؛
- ✓ عدالة المعاملة بين العاملين من حيث السن والجنس ومستوى التعليم إلى غير ذلك.

❖ المسؤولية اتجاه العملاء:

- ✓ العمل على تحقيق رضا المودعين من العائد المحقق
- ✓ تيسير سياسات وإجراءات تقديم الخدمات للمتعاملين؛
- ✓ المحافظة على شرعية وسلامة الخدمة المقدمة للمتعاملين.
- ✓ شرح وبيان شروط التعامل وتحديد العوائد بوضوح لا لبس فيه.

❖ المسؤولية اتجاه المجتمع:

- ✓ المساهمة في توفير الحاجات الأساسية للمجتمع حسب سلم الأولويات الإسلامية ومراعاة إحتياجاته عند المساهمة في إنتاج أو استيراد سلع معينة؛
- ✓ المساهمة في تحقيق الرعاية الصحية، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والمساهمة في التأهيل العلمي والثقافي وغيرها.

4. دور الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية

أصبح الإهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الشغل الشاغل للمؤسسات الاقتصادية بما في ذلك البنوك الإسلامية، وذلك لتأثيرها المباشر وغير المباشر على أعمال المؤسسة وفعاليتها، خاصة في ظل تنامي وتطور مفهوم تمثيل المصالح، الذي يؤكد على مسؤولية المؤسسة في مراعاة مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة، بالإضافة إلى البيئة المحيطة بمجال العمل والمجتمع ككل، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة في المجال الاجتماعي، مما يسمح بتحديد العلاقة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة والمديرين وغيرهم، بما يؤدي إلى تحقيق العديد من المزايا والمنافع للمؤسسة في هذا المجال.

4.1. أهمية الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية

تكمن أهمية الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة في المجال الاجتماعي، مما يترتب عليه زيادة في كفاءة استخدام المؤسسات لمواردها في الجانب الاجتماعي وتعظيم قيمتها وتدعيم قدرتها التنافسية، وكذلك التوسع والنمو والاستدامة، ويمكن إظهار ذلك فيما يلي: (غردى، 2013، صفحة 74)

- وضع قواعد السلوك المهني للعمل بما يتلاءم مع المعايير التي ينبغي أن تنتهجها المؤسسة في تحقيق أهدافها؛
- اختيار أعضاء مجلس الإدارة والعمال وفق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب؛
- اتخاذ القرارات بشأن الاختيار والتعويض، ووضع المعايير المناسبة لأداء أعضاء مجلس الإدارة ومتابعة الموظفين التنفيذيين؛

- وضع أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والإشراف عليها مع مراجعة سنوية لها؛
- ترسيخ القيم الديمقراطية والشفافية والمساءلة والعدل مما يضمن نزاهة المعاملات ويعزز سيادة القانون ضد كل أشكال الفساد، ونشر واسع للمعلومات لجميع الأفراد دون تشويه، خاصة ما يرتبط بكافة أوجه العمل في المؤسسة أو ما يتعلق بالدولة أو المجتمع المدني؛
- تحسين إدارة المؤسسة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تطوير إستراتيجية سليمة للمؤسسة في تحديد العلاوات والمكافآت على أساس الأداء، مما يساعد على تحسين كفاءة إدارة المؤسسة، وتقوية ثقة الجمهور فيها، ويسمح بتحسين عوائد الدولة، وهذا بدوره سيؤدي إلى المزيد من فرص العمل، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع وخصوصاً بين الجنسين من جهة وبين الفئات الاجتماعية من جهة أخرى، وإلى الإرتقاء بالشؤون الصحية والتعليمية والرعاية وتنوع الخدمات وغيرها، ومساعدة الفئات المهمشة المشاركة في شؤون الحياة العامة والمحافظة على حقوق الإنسان واحترام الآخرين، وتعزيز نظام دولة القانون؛
- تحسين استغلال الموارد البشرية والمالية والطبيعية من قبل المؤسسات لتلبية الحاجيات المحددة للغاية الاجتماعية، وتقوية الآليات المحلية والوطنية لتطوير الأعمال التطوعية؛
- بناء رؤية واضحة عن الدور الاجتماعي الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات من حيث الالتزام بحقوق أصحاب المصالح والالتزام البيئي؛
- تطبيق مبادئ الحوكمة يعطي قناعة للمؤسسات بالدور الختامي لها بتبني المسؤولية الاجتماعية، كما تعمل على إقناع كل طرف داخلي أو خارجي بواجبه ومكانته في تحقيق ذلك؛
- تعمل الحوكمة على تهيئة المناخ العام الذي يمكن أفراد المؤسسة مهما كان مستواهم الإداري من المساهمة في تحقيق التوازن المسؤول بين الأداء الاقتصادي والاجتماعي في إطار المحافظة على البيئة، أما على المستوى الخارجي فتسعى لتوطيد العلاقة مع كل طرف من أصحاب المصالح وإقناعه بالمزايا المعنوية والمادية لممارسة المسؤولية الاجتماعية حتى يضمن الدعم لتجسيد الإستراتيجية المعتمدة وإرسائها كثقافة تنظيمية مؤسسية ومجتمعية.

4.2. مزايا ومنافع تطبيق الحوكمة في مجال المسؤولية الاجتماعية

إن تطبيق الحوكمة في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يسمح لها بوضع التشريعات والقوانين المختلفة اللازمة لتطبيقها في هذا المجال، ما يجعل هذه المؤسسات تحقق العديد من المزايا والمنافع التي يمكن أن نلخصها فيما يلي: (غردى، 2013، صفحة 75)

- تحسين قدرة المؤسسة وزيادة قيمتها في المجتمع؛
- فرض الرقابة الفعالة على أداء المؤسسة في مجال المسؤولية الاجتماعية وتدعيم المساءلة والمحاسبة بها؛
- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها في مجال المسؤولية الاجتماعية؛
- تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد في المجال الاجتماعي الذي تقوم به المؤسسة؛

- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة المشاركة في المؤسسة والمجتمع والبيئة؛
- تطوير أداء المؤسسة في المجال الاجتماعي والتغلب على مشاكلها المختلفة، وزيادة قدرتها التنافسية والتشغيلية والمالية والإدارية وبالتالي الإنعكاس الإيجابي على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية؛
- سهولة الحصول على المعلومات وممارسة الرقابة على مختلف جوانب الأداء الاجتماعي للمؤسسة وزيادة الثقة، وتحقيق التواصل مع الأطراف المختلفة ذات الصلة بالمؤسسة.

4.3. علاقة الحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية بمسؤوليتها الاجتماعية

تستند المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى نظرية أصحاب المصالح، حيث أن هذه الأخيرة تنص على أن الهدف الأساسي لرأس المال هو توليد وتعظيم القيمة لكل أصحاب المصالح. حيث تعد المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية أداة رئيسية من أجل الوصول إلى هذا الهدف، وهذا من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والبيئي لمجتمع الأعمال. (تحريشي، 2018، صفحة 135)

حيث يرى عدد من الباحثين أن المسؤولية الاجتماعية لرأس المال هي الوسيلة التي تستخدمها البنوك الإسلامية لإدارة وتنظيم علاقاتها مع المتعاملين معها، ومن ثم تصبح برامج المسؤولية الاجتماعية نوعاً من الإستثمار الاجتماعي، الذي يهدف إلى رأس مال اجتماعي والذي بدوره يؤدي إلى تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي للبنوك الإسلامية. فمن بين أهم العوامل التي تساعد في التوسع في مخططات وبرامج المسؤولية الاجتماعية التواصل بين البنوك الإسلامية من خلال الشفافية والإفصاح بشكل مستمر وهذا في ظل تطبيق ما يعرف بالحوكمة الشرعية. مما يؤدي إلى الإستفادة من التجارب السابقة واستثمار الخبرات في هذا المجال. ومن هنا تظهر أهمية إعداد التقارير الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية لرأس المال كوسيلة للإفصاح والشفافية. وهذا يعتمد على قدرة البنوك الإسلامية والأنشطة التي تقوم بها ومختلف طاقاتها المالية والمادية والبشرية وعلى احتياجات أصحاب المصالح التي يتم توفيرها تحت مبدئين من مبادئ الحوكمة الشرعية هما العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح مما يقضي على النزاع بينهم.

تعمل الحوكمة على جعل المؤسسات مسؤولة على القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على نظافة البيئة من أجل البقاء والتطور في ظل البيئة الاقتصادية الحالية، باعتبار أن الأسواق فرضت ظروف تنافسية جديدة.

حسب معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات أنها تتضمن في سلوكياتها مثلاً سلوكين: (تحريشي، 2018، الصفحات 136-137)

- سلوك إلزامي: يتضمن تقييم الأثر المحتمل للتمويل على الاقتصاد والمجتمع والبيئة.
- سلوك طوعي: كمساعدة الشركات الصغيرة وبعض الأعمال الخيرية، فعلى سبيل المثال بيت التمويل الكويتي الذي يعمل في القطاع الإسلامي أنه عام 2010 بادر في أنشطة خيرية كثيرة من بينها التبرع بمليون دولار أمريكي لضحايا الفيضانات في باكستان.

5. الخلاصة:

سعت المؤسسات والمنظمات الدولية إلى الإهتمام بالحوكمة وتطوير مبادئها، فأصبحت تعد من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها المؤسسات في تعاملاتها، وخاصة في الجانب المتعلق بتعزيز المسؤولية الاجتماعية لها، من خلال تطبيق مبادئها التي تستند على كل من مبدأ الشفافية، المسائلة، العدل، الرقابة ومحاربة الفساد، مما يساعد هذه المؤسسات على إيجاد معايير شاملة لدعم وتنمية أدائها الاجتماعي.

فبعد التطرق لأدبيات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية، وكذلك دور الأولى في تعزيز المسؤولية الاجتماعية تم التوصل لجملة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

- تعتبر الحوكمة صمام الأمان لكل المؤسسات على العموم والبنوك الإسلامية على وجه الخصوص، نظرا لما تحمل في طياتها من مبادئ ومعايير وما تفترضه من شفافية وعدل.

- إن الحوكمة المالية الإسلامية توفر الحماية بصفة شاملة لكافة المتأثرين بنشاط المؤسسات المالية الإسلامية، بغض النظر عن موقعه في تلك المؤسسة أو درجة استفادته أو درجة تأثره بسياساتها وقراراتها.

- تختلف التركيبة الأساسية للحوكمة في البنوك الإسلامية عن نظيرتها في البنوك التقليدية والتي تتضمن وجود أربعة عناصر تكمن في: المساهمين، مجلس الإدارة، الإدارة العليا وأصحاب المصالح، بينما يزيد عنصر آخر في البنوك الإسلامية ألا وهو الهيئة الشرعية التي تسهر على مراقبة مدى توافق أعمال المصرف وأحكام الشريعة الإسلامية.

- تعد هيئة الرقابة الشرعية الدعامة الأساسية التي يقوم عليها مفهوم حوكمة المصارف الإسلامية، مهمتها التأكد من أن جميع أنشطة البنك تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية.

- لم تعد المسؤولية الاجتماعية تقتصر على فئة معينة من الأفراد أو المؤسسات، بل أضحت محط أنظار الإقتصاديين في العالم كله، وهذا بعد التغيرات التي مست السوق من خلال أثرها المتعدد على المجتمع والمؤسسات.

- يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية من صميم مقاصد الشريعة الإسلامية، وتطبيقها في البنوك الإسلامية دليل على التزام هذه الأخيرة بالمبادئ والقيم الأخلاقية الإسلامية في خدماتها المصرفية.

- المسؤولية الاجتماعية لها جانبا إيجابيا في حق البنوك، ولكنها تعتبر واجبا تعبديا وأخلاقيا اتجه المجتمعات المتواجدة فيها.

- للحوكمة دور هام في تهيئة المناخ المناسب الذي يعطي قناعة للمؤسسات بالدور الحتمي لتبني روح المسؤولية الاجتماعية، أي أنه يمكن أفراد المؤسسة مهما كان مستواهم الإداري من المساهمة في تحقيق التوازن بين الأداء الاقتصادي والأداء الاجتماعي في ظل المحافظة على البيئة.

فمن خلال هذه النتائج تم اقتراح جملة من التوصيات:

- ضرورة تفعيل دور هيئة الرقابة الشرعية والعمل على استقلاليتها لما لها من أهمية في تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية.

- ضرورة تفعيل دور التقارير الشرعية التي تمد جميع الأطراف ذوي المصلحة بمدى شرعية العمليات التي قام بها البنك المركزي.
- العمل على تشكيل هيئة إسلامية للتدقيق تتمتع بالاستقلالية عن المصارف تعمل على التأكد من قيام المؤسسات المالية الإسلامية من تطبيق معايير الحوكمة.
- إعداد سلم متدرج للحوكمة يبنى على أهم معايير الحوكمة على أن يكون لكل معيار سلم تنقيط معين، ثم يتم احتساب عدد النقاط التي حققها كل معيار وجمع تلك النقاط بحيث يشكل مجموع هذه النقاط العلامة التي تستحقها المؤسسة المالية الإسلامية المعنية، على أن تعلن هذه العلامات بناءً على مبدأ الشفافية والنزاهة، وهذا ما يحفز المؤسسات المالية الإسلامية للعمل على إحراز الدرجات العليا في ذلك المؤشر، كما أن فيه من الحماية للمتعاملين مع هذه المؤسسة من خلال إطلاعهم على أداء تلك المؤسسة ومركزها المالي، وهذا ما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم بشأن التعامل مع هذه المؤسسة.

6. قائمة المصادر والمراجع:

- الطاهر خامرة. (2007). المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة. كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
- جمانة تحريشي. (2018). المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية من خلال الحوكمة الشرعية. (بيت التمويل الكويتي نموذجاً). *المجلة المغربية للإقتصاد والمناجنت*، 05(02).
- سعد بن علي الوابل. (2015). الحوكمة المؤسسية والشرعية في المصارف الإسلامية. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة* (01)، 5.
- شفيفة مهري. (2012). الاتصال وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية. الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام: جامعة الجزائر 3.
- شوقي بورقية. (2011). الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية مقارنة - . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس - سطيف - .
- طاهر محسن الغالي، و صالح مهدي العامري. (2005). *المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع*. عمان، الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- عبد اللاوي بلقاسم. (2018). المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة للموارد البشرية داخل الجامعة. كلية العلوم الاجتماعية، الجزائر: جامعة عمار تليجي.
- عماد مساعدي. (2014). دور إستراتيجية تنمية الموارد البشرية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
- فاتن باشا. (2017). اتجاه القادة الإداريين نحو المسؤولية الاجتماعية للمنظمات،. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- لخضر مرغاد، و صليحة جعفر. (2016). واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية - دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية - . *مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال*، 05(02).
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2006). المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية. كوالبور، ماليزيا.
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2009). المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.
- محمد شقراني. (2019). المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في منظمات الأعمال،. الجزائر: جامعة زيان عاشور، الجلفة.
- محمد غردى. (2013). دور مبادئ وأسس الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية. *مجلة الإقتصاد الجديد* (09).

- معمر حمدي، و صليحة فلاقي. (2021). متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، 02(04).
- هجيرة سديرة، و عياش فويدر. (2022). أسس الحوكمة في المصارف الإسلامية وتحديات تطبيقها -تجارب دولية-. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت، 03(01).
- وهيبة سليمان. (2011). دراسة مقارنة بين أدوات التمويل في البنوك الإسلامية والتقليدية في ظل الأزمة المالية العالمية " أزمة 2008 ". الجزائر: جامعة بشار.
- وهيبة سليمان. (2018). المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية. مجلة البشائر الاقتصادية، 04(02).